خلافاً للرئيس المنهية ولايته .. بنس سيحضر حفل تنصيب بايدن

قبل أيام من تسليم السلطة .. عقبات دستورية وسياسية تمنع عزل ترامب

ترامب

مايك بنس

واشنطن - "وكالات": بعد أقل من أسبوعين يغادر دونالد ترامب منصبه كرئيس للولايات المتحدة، ورغم ذلك أعلن الديمقراطيون الذين يسيطرون على مجلس النواب، أنهم سيقدمون، اليوم الاثنين، مشروع قانون لعزله، إلا أن مسألة العزل قد تواجه بعقبات دستورية.

ظرف استثنائي يثير أسئلة سياسية ودستورية ولوجستية نادرا ما يتم التفكير فيها في التاريخ الأميركي، لم يسبق أن تمت محاولة عزل أي رئيس مرتين أو في أيامه الأخيرة في منصبه، ولم تتم إدانة أي رئيس على الإطلاق.

ونظرًا لقصر الوقت المتبقي له في البيت الأبيض وخطورة سلوكه، يبحث المشرعون أيضا في بند من بنود العزل في الدستور يمكن أن يسمح لهم بمنع ترمب من تولي منصب فيدرالي مرة أخرى، بحسب ما أوردته صحيفة "نيويورك تايمز".

وكتبت صحيفة "الشرق الأوسط" أن حظوظ تمرير مشروع القانون في مجلس الشيوخ الذي لا يزال تحت سيطرة الجمهوريين حتى 19 من الشهر الجاري، أي قبل يوم واحد من تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن، ضئيلة جدا.

ولم يشكل انضمام عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين إلى قائمة المطالبين باستقالة ترمب أو عزله، إضافة وازنة لتلك الجهود، خصوصا أن عوائق قانونية وشكلية تعيق تنفيذ هذه العملية بالسرعة الكافية، ناهيك عن التداعيات السياسية التي حذر منها قادة الحزب الجمهوري على جهود الوحدة التي دعا إليها بايدن.

ويسمح الدستور للكونغرس بإقالة الرؤساء أو غيرهم من مسؤولي السلطة التنفيذية، قبل انتهاء ولايتهم إذا اعتقد المشرعون أنهم ارتكبوا "خيانة أو رشوة أو غيرها من الجرائم والجنح الكبرى".

ووزع زعيم الأغلبية الجمهوري المنتهية ولايته في مجلس الشيوخ، السيناتور ميتش ماكونيل، مذكرة يحدد فيها الإجراءات لمحاكمة الرئيس إذا قام مجلس النواب بعزله للمرة الثانية خلال أكثر من عام بقليل. وتحدد المذكرة كيف سيتصرف مجلس الشيوخ إذا وافق مجلس النواب على مواد العزل، ونقلها إليه قبل أو بحلول 19 يناير (كانون الثاني)، عندما يستأنف أعضاء مجلس الشيوخ أعمالهم بعد العطلة.

يقول ماكونيل إن السيناريو الأكثر ترجيحا إذا قام مجلس النواب بإقالة ترمب في آخر 10 أيام متبقية له في منصبه، هو أن يتلقى مجلس الشيوخ رسالة من مجلس النواب لإخطاره بالإجراء في 19 من الشهر الجاري، وهذا من شأنه أن يعطي مجلس الشيوخ خيار قبول أوراق العزل، على أن يشرع في مناقشتها بعد الساعة الواحدة ظهراً في 20 يناير، أي بعد أداء بايدن يمين القسم.

وجاء في المذكرة التي نشرتها صحف أميركية: "لذلك ستبدأ محاكمة مجلس الشيوخ بعد انتهاء فترة ولاية الرئيس ترمب، إما بعد ساعة واحدة من انتهاء صلاحيته في 20 يناير، وإما بعد 25 ساعة في 21 يناير". وتشير الوثيقة إلى أن مجلس الشيوخ "يمكنه تلقي رسالة تعلن أن مجلس النواب قد استدعى الرئيس" أثناء عطلة مجلس الشيوخ، لكن أمين المجلس لن يخطر الغرفة بالرسالة حتى انعقاد الجلسة العادية التالية، والتي من المقرر أن تنعقد في 19 يناير.

وبهذه المذكرة، يؤكد ماكونيل أن جهود عزل ترمب لا يمكن تطبيقها في المجلس الذي لا يزال يسيطر عليه الجمهوريون حاليا، إلا في حال توافق مئة عضو في مجلس الشيوخ على عقد جلسة استثنائية قبل الجلسة العادية. وأضافت المذكرة: "سيتطلب الأمر موافقة جميع أعضاء مجلس الشيوخ المئة، لإجراء أي عمل من أي نوع خلال الجلسات الشكلية المجدولة قبل 19 يناير، وبالتالي موافقة جميع أعضاء مجلس الشيوخ المئة لبدء العمل على أي مواد عزل خلال تلك الجلسات".

وأمام هذا الواقع القانوني والسياسي الذي أظهر أن الجمهوريين على الرغم من غضبهم وتنديدهم بمواقف الرئيس ترمب، فإنهم يحاذرون الدخول في سابقة لم يشهدها مجلس الشيوخ منذ مئات السنين، فإن هذا طرح تساؤلات عن أهداف الدعوة إلى مواصلة جهود عزل ترمب، في الوقت الذي تستبعد فيه موافقة أعضاء حكومة ترمب على تفعيل المادة 25 من الدستور لإقالته، وتولي نائبه مايك بنس السلطة.

ورغم انضمام عضو جمهورية في مجلس الشيوخ، هي ليزا موركوفسكي عن ولاية ألاسكا، إلى دعوات عزل ترمب، وتعبير السيناتور بن ساسي عن ولاية نيبراسكا عن استعداده النظر في بنود العزل، فإنه اعتبر نوعاً من التصعيد المباشر للضغوط على الرئيس المنتهية ولايته من حزبه نفسه، لمنعه من الإقدام على أي خطوة أو اتخاذ أي قرار من شأنه أن يزيد الضرر السياسي على البلاد، بحسب منتقديه.

وتُرجم ذلك جزئياً مع قيام محاكم فيدرالية بإيقاف تنفيذ عدد من أوامره التنفيذية التي أصدرها أخيراً في قضايا الهجرة، كان آخرها الأسبوع الماضي. وما عزز هذا التوجه هو معاودة ترمب لاستخدام لغة التحدي؛ حيث نُقل عنه إصراره يوم الجمعة على القول إنه سيبقى قوة فاعلة في السياسة الأميركية على الرغم من تخلي مساعديه وأقرب حلفائه عنه. ونقلت "نيويورك تايمز" عن مصادر في البيت الأبيض قول ترمب إنه لن يستقيل، معرباً عن أسفه وندمه لنشر مقطع فيديو يوم الخميس، تعهد فيه بانتقال سلمي للسلطة وإدانته للعنف في مبنى الكابيتول.

وبينما اتفق الديمقراطيون على أنه من الممكن لوجستيا التصويت على مواد العزل في أقرب وقت الأسبوع المقبل، فإنهم كانوا يفكرون في كيفية تبرير تجاوز العملية المعتادة التي تستغرق شهوراً لجمع الوثائق والشهود ودفاع الرئيس. في المقابل، أعرب آخرون عن قلقهم من أن قاعدة ترمب الشعبية ستلتف بقوة أكبر حوله إذا دفع الديمقراطيون إلى عزله مرة أخرى، مما يقوض هدفهم المتمثل في تحويله إلى "ذكرى سيئة في التاريخ الأميركي".

كما أعلن الجمهوريون الذين قادوا الاتهامات لإلغاء الهزيمة الانتخابية لترمب قبل أيام فقط، إن توجيه الاتهام إليه الآن من شأنه أن يقضي على الوحدة التي تمت الدعوة إليها بعد حصار الكابيتول. وقال النائب كيفين مكارثي، زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب: "إن عزل الرئيس قبل 12 يوماً فقط من فترة ولايته لن يؤدي إلا إلى تقسيم بلدنا أكثر"، وهو ما أكد عليه متحدث باسم البيت الأبيض جود دير الذي أصدر بيانا شبيها بتصريح مكارثي.

وفي مطلق الأحوال، سيتطلب التصويت في مجلس الشيوخ على عزل الرئيس موافقة 67 عضوا وحضور الأعضاء المئة، حيث ستنعقد جلسة المحاكمة برئاسة رئيس المحكمة العليا القاضي جون روبرتس، وهو ما قد لا يحصل بتاتا إذا انعقدت الجلسة بعد 19 يناير، لأن ترمب سيتحول إلى مواطن عادي ومحاكمته لا تتطلب تولي رئيس المحكمة العليا الجلسة. من جانب أخر قال مسؤول كبير بالإدارة الأميركية أمس الأول، إن نائب الرئيس مايك بنس يعتزم حضور تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن.

وكان الرئيس دونالد ترمب قد قال يوم الجمعة، إنه لن يحضر تنصيب خلفه في 20 يناير. وقال في تغريدة نشرها عبر "تويتر": "إلى كل من سألوني.. لن أحضر مراسم تنصيب بايدن"، وسيغادر ترمب البيت الأبيض إلى منتجعه بفلوريدا قبل يوم من تنصيب الرئيس المنتخب.

يُذكر أن الانقسام بين الرئيس ترمب ونائبه، زادت حدته، عقب رفض بنس، الثلاثاء الماضي، ضغوطا شديدة من ترمب لإلغاء نتائج الانتخابات، خلال اجتماع استمر لساعات في المكتب البيضاوي. هذا وصادق الكونغرس الأميركي، الخميس، على فوز الرئيس الديمقراطي، جو بايدن، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الثالث من نوفمبر.

كما أعلن نائب الرئيس بنس، خلال جلسة مشتركة لغرفتي الكونغرس (الشيوخ والنواب) حصول بايدن على 306 أصوات مقابل 232 للرئيس الجمهوري دونالد ترمب.

أردوغان لأوروبا: نريد فتح صفحة جديدة معكم

الرئيس التركي رجب طيب

عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على المفوضية الأوروبية فتح صفحة جديدة.

وأضاف لرئيسة المفوضية أنه يرى مستقبل تركيا في أوروبا، مؤكداً أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من الأولويات السياسية لأنقرة.

جاء ذلك في لقاء مع رئيس المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمس الأول، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، حسب بيان دائرة الاتصال في الرئاسة التركية.

وشدّد أردوغان في كلامه، على أهمية استئناف القمم الدورية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مبينا أن الاجتماعات رفيعة المستوى ستعود بالفائدة على الطرفين.

وأعرب الرئيس التركي عن رغبته في فتح صفحة جديدة في علاقة أنقرة بأوروبا مع بداية العام الجديد.

إلى ذلك، بيّن أن أول خطوة يجب البدء منها في العلاقات، هي تحديث الاتفاق التركي الأوروبي أي "اتفاقية إعادة القبول" الموقع في 18 مارس/آذار 2016، موضحاً أن عام 2021 يهيئ فرصة لتعاون مثمر بين الجانبين بخصوص الهجرة، بحسب تعبيره.

وشدّد على ضرورة اتخاذ خطوات بخصوص تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي ورفع تأشيرة الدخول لدول الاتحاد عن المواطنين الأتراك وعضوية تركيا في الأسرة الأوروبية.

إلى ذلك، بحث الجانبان سبل تطوير العلاقات الثنائية، وآخر المستجدات على الساحة الإقليمية.

بومبيو: لن نسمح لإيران بتخصيب اليورانيوم بأي نسبة

وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو

واشنطن- «وكالات»: بعد تهديد وصد ورد، أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس الأول، أنه لا ينبغي السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم بأي نسبة.

وجاء في بيان لوزير الخارجية الأميركي، أنه من الضروري منع إيران من تخصيب اليورانيوم تحت أي نسبة.

يشار إلى أنه وفي تهديد جديد للغرب من أجل دفعه إلى رفع الحظر الذي فرضته عقوبات الإدارة الأميركية على طهران، لوح عضو في رئاسة البرلمان الإيراني بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال النائب أحمد أميري فرهاني: «إذا لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات المالية والمصرفية والنفطية بحلول 21 فبراير 2021، سنطرد بالتأكيد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البلاد، وسنوقف التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي».

وقبل أيام، هدد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية، بهروز كمالوندي، برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 90% بعد تعليق التزاماتها بالاتفاق النووي. وقال في تصريحات للتلفزيون الإيراني، الخميس، إيران باتت قادرة بسهولة على تخصيب اليورانيوم بنسبة أعلى من 20% وقد تصل حتى إلى 90%».

يذكر أن تلك التصريحات والتهديدات كانت أتت في وقت يعتبر العديد من الخبراء أن التخصيب بنسبة 20% يمهد الطريق للقدرة على الوصول إلى صنع قنبلة نووية، لكن المسؤولين الإيرانيين يقولون إن هدفهم ليس الحصول على سلاح نووي.

وكان المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بيتر ستانو، قال قبل أيام، إن إيران تنصلت عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الإجراءات الجديدة، معربا عن قلق بروكسل للغاية من تصرفات السلطات الإيرانية.

وكانت إيران قد قلصت التزاماتها الواردة في الاتفاق النووي، على 5 مراحل منذ مايو من العام الماضي، ردًا على انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترمب من الاتفاق.

وغالبا ما كررت في تلك الفترة أنها ستكون في حل عن كافة التزاماتها في حال لم ينجح الغرب لا سيما الدول الأوروبية التي لا تزال متمسكة بالاتفاق النووي في رفع الحظر عنها وتخفيف أثر العقوبات الأميركية.

أفغانستان: 3 قتلى بينهم صحافي سابق بتفجير استهدف سيارتهم

انفجار سيارة مفخخة في أفغانستان

«كابول»: قتل صحافي سابق هو المتحدث باسم «قوة الحماية العامة الأفغانية» التابعة لوزارة الداخلية مع اثنين من زملائه أمس في كابول في انفجار قنبلة استهدف سيارتهم، على ما أفاد مصدر رسمي.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية طارق عريان أن ضياء ودان الصحافي السابق الذي عمل لحساب عدة وسائل إعلام أفغانية وزميليه قتلوا قبل الظهر في شرق العاصمة. وقال إن «آلية تقل ضياء ودان استُهدفت بعبوة متفجرة يدوية الصنع (...) وقتل ودان واثنين من زملائه» فيما أصيب شخص رابع بجروح.

وكان ضياء ودان المتحدث باسم قوة الحماية العامة الأفغانية التي تؤمن خدمات أمنية للشركات الدولية العاملة في أفغانستان.

ولم تعلن أي جهة في الوقت الحاضر مسؤوليتها عن الهجوم.

وتشهد أفغانستان منذ بضعة أشهر عددا متزايدا من الاغتيالات التي تستهدف صحافيين وشخصيات سياسية وحقوقية وسط تصاعد أعمال العنف في كابول وعدد من الولايات.

بين ضحايا هذه الاغتيالات، منذ تشرين الثاني/نوفمبر، نائب لحاكم ولاية كابول وخمسة صحافيين ورئيس منظمة مستقلة لمراقبة الانتخابات.

ونسبت السلطات الأفغانية وواشنطن هذه الهجمات إلى حركة طالبان، ولو أن تنظيم الدولة الإسلامية تبنى عددا منها. تواجه العاصمة وعدد من الولايات الأفغانية تصعيدا في العنف منذ بضعة أشهر بالرغم من مفاوضات السلام الجارية بين طالبان والحكومة منذ سبتمبر.